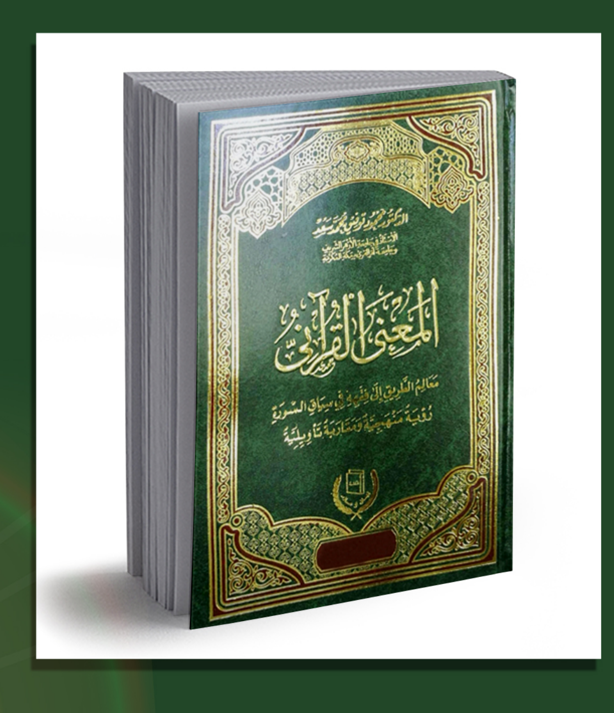
عرض كتاب

المعنى القرآني

معالم الطريق إلى فقهه في سياق السورة
رؤية منهجية ومقاربة تأويلية

للأستاذ الدكتور/ محمود توفيق محمد سعد





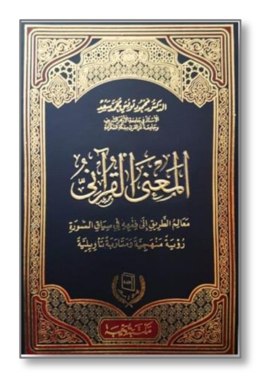

مرصد تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Observatory For Quranic Studies


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies
إحدى مبادرات



الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد اعتنى كتاب **(المعنى القرآني: معالم الطريق إلى فقهه في سياق السورة؛ رؤية منهجية ومقاربة تأويلية)** للدكتور/ محمود توفيق محمد سعد، بمحاولة بيان معالم الطريق إلى فقه المعنى القرآني، وسعى إلى تقديم رؤية منهجية لتدبّر يُعِين على اجتناء المعاني القرآنية في سياق السورة. وفيما يأتي نُعَرِّف بالمؤلِّف ونعرض لبيانات الكتاب ونستعرض محتوياته.



المؤلف في سطور:

هو الدكتور/ محمود توفيق محمد سعد، أستاذ البلاغة والنقد في جامعة الأزهر الشريف، وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في مصر.

وُلِدَ في مدينة إسنا التابعة لمحافظة الأقصر حاليًا، وتلقّى تعليمه بالأزهر، وحصل على الليسانس في اللغة العربية عام ١٩٧٤م، وحصل على درجة الماجستير في البلاغة والنقد عام ١٩٧٩م عن بحث بعنوان: «آراء العصام

الإسفراييني في شرحه للسمرقندي»، ثم حصل على درجة الدكتوراه عام ١٩٨٣م عن بحث بعنوان: «التناسُب القرآني عند برهان الدين البقاعي».

تدرَّج في الوظائف العلمية بجامعة الأزهر، وعُيِّن رئيسًا لقسم البلاغة بكلية اللغة العربية بالمنوفية، وشغل عضو اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة بجامعة الأزهر تخصّص البلاغة والنقد، وصدر قرار بتعيينه عضوًا بهيئة كبار العلماء من رئاسة الجمهورية في ٥/ ٣/ ٢٠٢٠م.

دَرَّس في عددٍ من الجامعات العربية، أبرزها جامعة أُمّ القرى في مكة المكرمة، وله العديد من الكتب والمؤلَّفات والأبحاث العلمية، منها: (الإمام البقاعي؛ جهاده ومنهاج تأويله بلاغة القرآن الكريم - سبل الاستنباط من الكتاب والسُّنَّة؛ دراسة بيانية ناقدة - صورة الأمر والنهي في الذِّكْر الحكيم - إشكالية الجمع بين الحقيقة والمجاز في ضوء البيان القرآني - القول البلاغي في بديع القرآن؛ مراجعات منهجية - معالم التكليف والتثقيف في آيات الربا من سورة البقرة - إعجاز القرآن بالصّرفة؛ دراسة نقديّة - شذرات الذهب؛ دراسة عربية في البيان القرآني - أسرار البلاغة القرآنية في سورة تبّت يدا أبي لهب) وغيرها.

بيانات الكتاب:

صدر كتاب (المعنى القرآني: معالم الطريق إلى فقهه في سياق السورة؛ رؤية منهجية ومقاربة تأويلية) عن مكتبة وهبة، بالقاهرة، ويقع في ٥٣٦ صفحة، في مجلد، وكان صدوره عام ١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م.

محتويات الكتاب:

اشتمل الكتاب على مقدّمة، وشريجين[١]**، وخاتمة**: تضمّنت المقدمة بيان ما يقوم له هذا الكتاب، وتحليل عنوانه، وبيان ما يقوم عليه الكتاب، والضابط الكلي لمنهاج القول في قضايا هذا الكتاب ومسائله، وأدوات المدارسة.

فأمّا **ما يقوم له هذا الكتاب**، فقد جعل المؤلِّفُ الكتابَ للقول في معالم الطريق إلى فقه المعنى القرآني في سياق السورة، فهو يرى أنّ السورة هي أدنى مراحل التحدِّي وأعلى مستويات الإعجاز، وأنّ كلّ كلمة في القرآن هي في سياقها معجزة، ولكن الله تعالى لم يتحدَّ بكلّ قدر معجز من القرآن وإنما تحدى بالسورة في هيئتها التي نراها في المصحف.

---

(١) الشريج: إحْدَى فِلْقَتَيِ الْعُود بعد أَنْ يُشقّ. (المعجم الوسيط ١/ ٤٧٧).

وذكَر المؤلِّف في تحليل عنوان الكتاب أنه يسعى إلى أن يقدم رؤية منهجية لتدبّر يعِين على اجتناء المعاني القرآنية في سياق السورة تأسيسًا على أنها وحدة التحدِّي الصغرى لتكون زادًا إلى حسن الفهم عن الله سبحانه، وذكَر أنّ الرؤية المنهجية هي أشبه وظيفيًّا بما يسمى البوصلة، وهي رؤية تعلِم ولا تلزِم، وأنّ المقاربة التأويلية هي إلى التجريب لا إلى التطبيق، وذكَر الفرق بينهما.

وأمّا **ما يقوم عليه الكتاب** فقد ذكَر فيه المؤلِّف مباحث الكتاب، ثم تكلّم عن الضابط الكلي لمنهاج القول في قضايا هذا الكتاب ومسائله، فذكر أنّ من أصول العقيدة الإسلامية أنه سبحانه وبحمده ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ لا في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله، وكلامه سبحانه صفة من صفاته؛ لذا فإنّ الأمر يقضي بأن لا تكون مدارسة كتابه كمدارسة أيّ كلام، بل علينا أن نستمدّ من الوحي أصول فهمه وضوابطه.

ثم تكلّم المؤلّف عن **أدوات المدارسة**، فذكر أنّ المدارسة في أيّ مجال من مجالات القرآن -ولا سيما مجال سننه البيانية في الإعراب عن معاني الهدى المكنوزة فيه- تحتاج إلى مهارات وأدوات زائدة على ما تحتاجه مدارسة كلمة الإنسان شعرًا ونثرًا أدبيًّا.

وجاء **الشريج الأول: في المصطلح وما إليه**، استهلّه المؤلِّف بالتوطئة في شأن المقصد الرباني من إعجاز البيان القرآني، وذكر أنّ من مقاصد إعجاز بلاغة

القرآن أمرين كليّين هما من فيض عطاء الربوبية الأعظم؛ **الأمر الأول**: أن يكون عطاؤه معاني تتسم بأمور عدّة؛ منها: أن تبين عمّا يريده الله من عباده أمرًا ونهيًا، تهدي للتي هي أقوم، وأن لا تخلق على كثرة الردّ، وأن لا يشبع منها العلماء وإن اعتكفوا العُمر كلّه في محراب تدبّره تفكرًا وتبصرًا واستنباطًا واستطعامًا، **والأمر الآخر**: أن يكون عطاؤه معاني تثقف النفس تثقيفًا يحملها في رِفق إلى أن تقبِل على مراد الله الشرعي أمرًا ونهيًا إقبالَ متشوّف مستشرف متشرّف.

ثم ذكر المؤلِّف أنّ إعجاز بلاغة القرآن لم يكن منحصرًا في بلاغة التصوير المتوقّفة على عربية البيان، بل فيه ضربان من الإعجاز البياني لا يتوقفان على عربية بيانه؛ **الضرب الأول**: إعجاز بلاغة الإقناع العقلي والمحاجة بالتي هي أحسنُ طريقًا وأفعلُ أثرًا، **والضرب الآخر**: إعجاز بلاغة تَناسُب المعاني وتآخيها وتناديها وتناغيها أيضًا.

وجاء **المعقد الأول عن: التدبر مفهومًا ومغزى،** أشار فيه إلى أن الله سبحانه لم يقصر القرآنَ آيةً على صدق ما جاء به من أنه رسول الله ﷺ، بل جعله من قبل ذلك هدى للناس يخرجهم من الظلمات إلى النور، وهذا يقتضي أن يكون مِن نصحِ المرء نفسه من بعد تحقيق كمال الإيمان به أن يجتهد في إتقان ترتيله وتدبره والعمل بما فيه وتعليمه والدعوة إليه والمدافعة عنه، فالتدبّر ديمومية الفعل أيّ فعل من أفعال مراتب التلقّي، وهي ستة تبدأ بالتعقّل ثم التفكّر ثم التبصّر ثم الاستنباط ثم الاستنتاج ثم الاستطعام.

ثم بيَّن المؤلِّف **مفهوم التدبّر**، فذكر أنّ التدبّر في لسان العرب: النظر الثاقب في أدبار الأمور للوقوف على ما تنتهي إليه، وهو عند أهل العلم بكتاب الله: ديمومة العمل وتجدّده لتحقيق نفاذ البصيرة وتحديقها في ما يبلغه المعنى القرآني المديد من درجات الهداية إلى الصراط المستقيم، ثم بَيَّن المؤلِّف المبتغَى إليه بالتدبّر، فذكر أن التدبر القائم في كلّ أفعال التلقي بدءًا من التعقل إلى الاستطعام ليس غاية في نفسه بل وسيلة إلى غاية أجلّ، به يتحقّق للمتدبّر ما يجعله أهلًا لأن يترقّى في مقامات القرب الأقدس وهي أربعة مقامات: مقام الإيمان، ثم مقام التقوى، ثم مقام الإحسان، ثم مقام الصديقية، وذكر أنّ هذا مستمد من البيان القرآني نفسه.

وجاء **المعقد الثاني عن: مصطلح المعنى القرآني؛ مفهومه وأنواعه وخصائصه ومستوياته:**

فتكلّم أولًا عن **مفهوم المعنى القرآني**، فذكر أنّ مادة (عني) في لسان العرب تدلّ على القصد والاهتمام والإظهار، وتدلّ أيضًا على المقاساة والتجشم، ثم ذكر المؤلِّف أن المعنى القرآني عنده هو: «كلّ ما أبان الله تعالى في كتابه العليّ الحكيم المنزَّل على رسوله ﷺ بلسان عربي مبين، ويدركه ويستنبطه الأعيان من أهل العلم من النصّ القرآني في سياقه القريب والمديد، وَفْقًا لأصول الفهم والاستنباط وضوابطهما، متجليًا فيه جلال الألوهية وجمال الربوبية، هاديًا مَن آمنَ به إلى الارتقاء إلى مقام العبودية والصفاء لله ربّ العالمين».



ثم بيَّن المؤلّف بعد ذلك **أنماط المعنى القرآني**، فذكر أنها ثلاثة؛ **النمط الأول**: المعنى المقصود؛ وهو ذلك المعنى الذي يريد المتكلّم أن يوصله للسامع، وهذا لا يحيط به إلا صاحبه فهو يرجع إلى المتكلّم. **النمط الثاني**: المعنى المدلول؛ وهو ذلك المعنى الذي تدلّ عليه الصورة (التركيب) في سياقها القريب والمديد. **النمط الثالث**: المعنى المفهوم (المعنى الإدراكي)؛ وذلك هو المعنى الذي يقع في قلب متلقي البيان مِن تبصرِه فيه وفي سياقه إذا ما كان ذلك المتلقي أهلًا لأنْ يستقبل هذا البيان وأن يُحسن البصر فيه، فلا يؤتى البيان من قِبَل سوء تلقيه.

ثم ذكَر المؤلِّف **خصائص المعنى القرآني**، وهي: **الخصيصة الأولى**: المعنى القرآني إلهيّ المصدر آدميّ الغاية، **الخصيصة الثانية**: حليته جلال الألوهية وجمال الربوبية، **الخصيصة الثالثة**: التكاثر في أفئدة المتقين، **الخصيصة الرابعة**: مواءمته لأحوال المؤمنين به على تنوّع مقاماتهم الإيمانية، **الخصيصة الخامسة**: امتزاج معاني التثقيف بمعاني التكليف، **الخصيصة السادسة**: أنه معنى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يتفاوت في درجة بلاغته، **الخصيصة السابعة**: حسن تلقيه من حسنِ العلاقة بمُنزِّله سبحانه وتعالى.

تكلم المؤلِّف بعد ذلك عن **مستويات المعنى القرآني**، فذكر أنها مستويان كليّان: **المستوى الكلي الأول**: المعنى الجمهوري؛ وهو الذي يتلقاه كلّ من ينطق العربية ويعقل عنها أيًّا كان مستوى وعيه المعرفي وقدرته التأويلية،

المستوى الكلي الثاني: المعنى الإحساني ويدخل فيه ما يسمى باطن البيان إذا ما كان هذا جاريًا على مقتضى الظاهر المقرّر في لسان العرب وله شاهد نصًّا أو ظاهرًا في محلّ آخر يشهد لصحته من غير مُعارِض.

تكلّم المؤلِّف بعد ذلك على **حديث القرآن عن القرآن**، فذكر أنه كان من فضل الله تعالى أن أبان لنا عن شأن القرآن وفاعليته في القلب السليم المعافى من داء الشبهات والعصبية الحمقاء والتقليد الأعمى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣]، وتناول المؤلِّف هذه الآية مقسِّمًا لها إلى خمسة أجزاء، تكلّم عن كلّ جزئية منها في محور خاصّ.

وجاء **المعقد الثالث عن: العواصم من القواصم (المنقذ من الضلال)**، فذكر أن العواصم من القواصم في باب التلقي عن الله تعالى عديدة، يمكن إجمالها في كليات يُغني استحضارها في الفؤاد مع التفكّر والتبصّر عن تفصيل القول فيها، وهي أربع كليات: **الكلية الأولى**: عواصم تتعلّق بالقول في شأن مُنَزِّل هذا القرآن، **الكلية الثانية**: عواصم تتعلّق بالقول في شأن الكتاب نفسه، **الكلية الثالثة**: عواصم تتعلّق بمقاصد هذا الكتاب، **الكلية الرابعة**: عواصم تتعلّق باللسان الذي أبان به هذا الكتاب عن معانيه، ثم تناول كلّ كلية من هذه الكليات بالتفصيل.



وجاء **المعقد الرابع عن: مستويات بناء صورة المعنى في الذِّكْر الحكيم،** وهي أربعة؛ **المستوى الأول**: النَّظْم؛ وهو توخّي معاني النحو فيما بين معاني الكَلِم في بناء الجملة على حَسَب الأغراض والمعاني التي يقال لها الكلام، **المستوى الثاني**: الترتيب؛ وهو توخّي ما يكون بين معاني الجُمَل من علاقات غير الإعرابية، **المستوى الثالث**: التأليف؛ وهو توخي ما يكون بين معاني (النجوم أو العُشر كما يسمّيه عبد القاهر/ الصور الكلية/ الفِقَر) من علاقات في بناء المعقد/ الفصل على حسَب الغرض المرحلي الذي يقال له الكلام، **المستوى الرابع**: التركيب؛ وهو توخّي ما يكون بين معاني المعاقد (الفصول) (أي الأغراض المرحلية/ الجزئية للمعقد)، من علاقة في بناء النصّ (السورة، القصيدة، الخطبة...) على حسَب ما لهذا النصّ من غرض محوري رئيس ومقصود أعظم ومغزى مركزي يُساق له الكلام كلّه مما يحقّق للنصّ وحدة المغزى، وهي وحدة تؤلّف بين الموضوعات المتعدّدة المتنوّعة في أغراضها المرحلية.

وجاء **المعقد الخامس عن: النصّ والخطاب وما إليهما،** ذكَر فيه المؤلِّف أنه قد كثر في كتابات المحدَثين -سواءٌ في باب البيان المعجز أو غيره- استعمالُ مصطلحات يرى جمعٌ أنّ بينها فروقًا دلالية وأنها ليست سواءً، فأراد المؤلِّف أن يُبِين عن حال هذه المصطلحات التي يستخدمها في كتابه، وأكثر المصطلحات في زماننا استعمالًا -كما يرى المؤلِّف- في كتابات أصحاب النظريات اللغوية

والأدبية والنقدية هما مصطلح (النصّ) و(الخطاب)، وذكر المؤلِّف أن أظهر فرق بين النصّ والخطاب أنّ النصّ قول مستقلّ بنفسه مكتمل الدلالة الذاتية غير مرتبط بسياق استعمالي، والخطاب هو النصّ الملحوظ فيه حال مَن يخاطب به لتحقّق التواصل والتأثير، ثم أشار المؤلِّف إلى الفرق بين مصطلحات: القول والبيان والكلام عند البلاغيين، وذكر أنه حين يستعمل كلمة نصّ أو خطاب أو قول أو بيان أو كلام فإنّ الفروق بين هذه المصطلحات تتلاشى في سياق حديثه في شأن البيان القرآني.

وجاء **الشريج الثاني بعنوان: معالم على الطريق**، استهلّه المؤلِّف بتوطئة تأصيلية: أشار فيها إلى أنّ العقل الفطري قاضٍ بأنه لا يمكن للأجزاء في حضورها المجرّد ومِن تواليها مِن غير مقتضٍ له أن تنتج الفائدة، بل لا بدَّ أن يكون هنالك أمران هما اقتضاء فطري عامّ؛ **الأول**: أن يكون بين المكونات ما يحقّق لها أن تنتج (النسب المديد). **والآخر**: أن يكون هناك مقتضٍ لنسق التوالي، بحيث لا يتأتّى لجزء أن يكون في غير موضعه الذي هو فيه، بحيث إذا حرّك من موضعه خرجنا مما كنّا فيه من القول. ثم ذكر أنه كان لسلفنا تقريرُ هذا على مستوى شأن الكلمة في الجملة؛ ليُبنى عليه شأنٌ ما هو أكبر وأعظم، ثم مَثَّل على ذلك.

وجاء **المعقد الأول حول: موقع السورة من نسق التلاوة المديد والحزب الذي تكون فيه**، استهلّه المؤلِّف بالحديث عن الحكمة من حفظ الله تعالى

الذِّكْر، ثم تكلّم عن تنزّلات القرآن: الدلالة وظواهر جمال الحكمة الربانية، فذكر أن مما توارثه أهل العلم عن الصحابة أنّ للقرآن ثلاثة تنزّلات؛ **التنزيل الأول**: من الله ﷻ إلى اللوح المحفوظ، **التنزيل الثاني**: من اللوح المحفوظ إلى بيت العِزّة في السماء الدنيا جُملة واحدة في ليلة القدر، **التنزيل الثالث**: من بيت العِزة إلى سيدنا رسول الله ﷺ في ثلاثة وعشرين عامًا وبدأ التنزيل ليلة القدر.

تكلّم المؤلِّف بعد ذلك عن أثر تحزيب القرآن في الوعي بموقع السورة من حركة المعنى القرآني المديد، وأشار فيه إلى حديث النبي ﷺ: (أُعطِيتُ مكان التوراة السَّبع، وأُعطِيتُ مكان الزَّبور المِئين، وأُعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفُضِّلتُ بالمفصَّل)، وذكر أنّ منطوقه هادٍ إلى أنّ سور كلّ حزب لها خصوصية تمتاز بها عن سور الأحزاب الأُخَر، وذكر أن مما هو جدير بالاعتناء أنّ كلّ سورة لها موقع من أمرين؛ الأمر الأول: موقعها من سورة أُمّ الكتاب، والأمر الآخر: موقعها من سور حزبها، ثم فَصَّل المؤلِّف في كِلا الأمرين.

وجاء **المعقد الثاني عن: الطريق إلى استنباط المقصود الأعظم للسورة وفقه أثره في البناء النصِّي للسورة**، افتتحه المؤلِّف بالحديث عن **مفهوم مصطلح السورة**، وذكر أنّ مجمل الأمر (السورة) هي طائفة من الآيات جُمعت فكان لها مفتتح ومختتم، وكان ما بين المفتتح والمختتم تفصيل ما أجمل في المفتتح، وما في المختتم تخليص ما في المفصَّل، يهدي إلى أن هذه الآيات جُمعت على وشيجة تجمعها وعناج يربطها وسلك ينظمها، مما يحقّق لهذه الآيات على

تعدّدها وامتدادها مؤانسة من جهة، ومؤازرة في تحقيق ما كانت له الآيات من جهة أخرى.

ثم تكلّم المؤلِّف عن **موقع المقصود الأعظم من أغراض السورة**، فذكر أن المقصود الأعظم للسورة ليس هو مضمونها أو موضوعاتها على نحو ما يوجد في كتب التفسير وبعض المؤلَّفات، وإنما هو المعنى المحوري المركزي الذي تقوم عليه كلّ معاقد السورة ونجومها وآياتها، وأشار إلى عناية البقاعي بذلك.

ثم أشار المؤلِّف إلى **روافد استبصار المقصود الأعظم للسور**، وذكر أنه لمّا كان أمرًا بالغ الأهمية في منهج التلقي وفي الوقت نفسه أمرًا بالغ الدقة واللطف =أراد أن يبين شيئًا عن روافد استبصار المقصود الأعظم للسورة من خلال مقالات أهل العلم قديمًا وحديثًا، وهي:

الرافد الأول: اسم السورة؛ بَيَّن المؤلّف أن في أسماء القرآن التي وردت فيه ما يهدي إلى أمرٍ جوهري فيه، علينا أن نتبصّره ونستحضر معناه في فقه المعاني الواردة في السياق الذي وردت فيه هذه التسمية، فكلّ اسم منها موضعه فيه لا يتأتّى لنا أن نقيم أحدها مقام الآخر، ومثَّل المؤلِّف لبيان ذلك بالعديد من الأمثلة.

ثم تكلّم المؤلِّف عن تسمية السور بين التوقيف والاجتهاد، فذكر أن بعض السور جاء ذكر اسمها على لسان النبي ﷺ، ومنها ما جاء على لسان الصحابة،



ومنها ما جاء على ألسنةِ التابعين والأعيان من أهل العلم، وذكر أنه يجب اتخاذ موقف منهجي يتمثّل في التمييز بين ما هو توقيفي وما هو من الصحابة أو التابعين أو الأعيان من أهل العلم، فما كان توقيفيًّا فهو المقدَّم في النظر للدلالة على مقصود السورة؛ لأنه لا شك أحكم وأنفذ، ثم ما جاء عن الصحابة وهم ليسوا سواءً؛ فما جاء عن ابن عباس مقدَّم على غيره، ومن هنا ذكر المؤلِّف أنه يمكن أن يكون من علوم القرآن «علم التسمية»، له قضاياه المتعدّدة المتنوعة.

ثم تكلّم المؤلّف عن تفاوت أهل العلم في توجيه أسماء السور، فذكر أنّ مِن أهل العلم مَن ذهبَ إلى أن تسمية السور لأمرٍ متعلّق بذكره فيها؛ إمّا لندرته أو غرابته ونحو ذلك، ثم تكلّم المؤلِّف عن وجه تعدّد أسماء السورة، ناقش فيه سؤالًا يَرِد، مفاده أنه قد يقال: ما بال السور التي عُرفت بأكثر من اسم لها أكثر من مقصد بعدد أسمائها التوقيفية على الأقلّ، والأصل أنّ لكلّ سورة مقصودًا أعظمَ واحدًا؟ وناقش المؤلِّف قول ابن الزبير في ذلك، وذهبَ المؤلِّف إلى أن تحرير دلالة الاسم على مركز المعنى والغرض الرئيس يحتاج إلى مصابرة ومراجعة ونفوذ إلى ما وراء ظاهر الدلالة، وذكر أنّ تعدد أسماء السور التوقيفية أو ما شابهها فيه دلالة على عظيم فضل هذه السورة من أنّ فيها معاني كلية متعددة.

وتحدّث المؤلِّف في **الرافد الثاني عن: مطلع السورة ومقطعها تلاوة**، تساءل في مقدّمته عن أنه إذا ما كان القرآن سورًا عديدة تتفاوت في عدد آياتها وكلماتها

فإن المرتِّل له يدرك أنّ لكلّ سورةٍ مطلعَ تلاوة ومقطعها، أفيمكن أن يَفرِض حينئذ أنّ ثَمّ علاقة بين مقصود السورة الأعظم وفاتحتها وخاتمتها وإلا لَما كانت ثَمّ حكمة من أن تكون هذه فاتحة وتلك خاتمة؟ فذكر أنه لا بدّ مِن تبصُّرِ شيء من الحكمة بالتدبّر في أمرين كليّين؛ الأول: علاقة فاتحة سورة وخاتمتها بالمتن الذي يجري عليه البيان من فاتحته إلى خاتمته، ولا سيّما المعنى المركزي فيه (المعنى الأُمّ: المقصود الأعظم)، الثاني: علاقة الخاتمة بالفاتحة موضوعًا ووظيفة، وفصَّل المؤلِّف في ذلك ممثِّلًا بالعديد من الأمثلة، فتكلّم أولًا عن : الفاتحة والمطلع، ثم ثانيًا عن: الخاتمة والمقطع، ثم ذكَر مقاربة في مطلع بعض السور ومقطعها، ومَثَّل بسورة البقرة وآل عمران والمائدة، وذَكَر مقاربات تأويلية عَجلى في بعض السور ومثَّل لذلك بسورة البقرة.

وتكلّم المؤلِّف في الرافد الثالث عن: **تدبر الفروق البيانية بين المعاني الكلية المصرَّفة في السور**، فذكر أنّ سور حزب السَّبع الطوال وحزب المِئين وبعض حزب المثاني تشتمل على معانٍ كلية مكوَّنة من معانٍ جزئية، ومما يحسن الالتفات إليه أنّ منهج التصنيف الكلي للمعاني ثم تفصيلها منهجٌ يحقّق تيسير عقل المعرفة وإحكامها ثم منهج تفصيلها، فيتحقّق للمتلقي مهارتان؛ مهارة الإجمال والإحكام الكلية، ومهارة التفصيل والتحليل، وشرح المؤلِّف هاتين المهارتين، ثم أشار إلى أنّ تصريف المعاني في القرآن الكريم وجهٌ من



وجوه بلاغته المعجزة كما نصّ عليه الأقدمون، وأكثر ما يكون التصريف جلاءً في القصص القرآني.

وتكلّم المؤلِّف في **الرافد الرابع عن**: **تدبّر المعاني الكلية الخاصّة**، فذكر أنه إذا ما كان كثير من المعاني الكلية التي هي معاقد بناء المعنى في السورة قد صار مصرفًا في أكثر من سورة، فإن بعض المعاني الكلية قد خُصّت به سورة دون غيرها من سور القرآن الكريم، وفي تدبّر هذا ما يُعِين على استبصار الغرض المرحلي الذي تقوم عليه هذه المعاني الكلية للاستبصار بالمعنى المحوري المهيمن على تلك السورة، ثم مثَّل المؤلِّف على ذلك ببيان المعاني الكلية الخاصة لسورة البقرة وآل عمران والنساء والكهف.

ثم تكلّم المؤلِّف بعد ذلك في **الرافد الخامس عن**: **تدبر الفروق البيانية بين المعاني الجزئية المصرفة في السور**، فذكر أنه ليس بصدد دراسة التشابه اللفظي والنظمي دراسة تأويلية مستقرِئة، بل القصد اتخاذ هذا سبيلًا إلى استكشاف المقصود الأعظم للسور التي توارَد فيها هذا التشابه، وتحرير العبارة عنه، فهذا التشابه عامل من عوامل الإبانة عن ذلك المقصود، ومثَّل المؤلِّف على ذلك ببعض الآيات.

ثم تكلّم المؤلِّف في **الرافد السادس عن**: **تكرار نمط تركيبي في سياق السورة**، فذكر أنه يكون في بعض سور القرآن الكريم إعادة بعض الجمل أو



الأنماط التركيبية الجزئية على نهجٍ متميز لا يكون في غيرها، ويُستهدى بهذا إلى اعتناء السورة بما يتضمّنه هذا العنصر التركيبي لما له من مزيد تعلّق بمضمونها وسياقها الكلي ومقصودها الأعظم، وذكر أن هذا على ضربين؛ الأول: التكرار النظمي، والثاني: التصريف النظمي، ومَثَّل على ذلك.

ثم تكلّم المؤلِّف في **الرافد السابع عن**: **المعجم الكلمي**، فذكر أنه لا يقصد بالمعجم الكلمي كلّ الكلمات التي وردت في السورة مناطِ التدبر، بل يقصد به الكلمات التي اشتملت عليها السورة وكان لها واحدة من السِّمَتين من حيث مستوى الحضور كثرةً وندرة؛ الأول: كثرة التوارد فيها مادةً أو صيغةً أو مدلولًا أو موقعًا، والآخر: تفرّد الكلم مادةً أو صيغةً أو مدلولًا أو موقعًا بحيث لم يرِد في غير هذه السورة مناطِ التدبّر، ثم ذَكَر أنّ المعجم الكلمي للسورة صنفان من حيث العلاقة بين الكلم؛ الصنف الأول: يشمل الكلمات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة أو أسرة دلالية واحدة، والصنف الثاني: الفرائد وهو الذي تختص به السورة من الكلم مادةً أو صيغةً دون غيرها من السور على نحو من الأنحاء، وفصّل المؤلِّف في ذلك ممثِّلًا له.

ثم تكلّم المؤلِّف في **المعقد الثالث عن: تقسيم السورة إلى معاقد كلية**، فذكَر أنّ كلَّ قارئٍ سورةٍ من القرآن -ولا سيما سور حزب السَّبع الطوال والمِئين والمثاني- يدركُ أنّ عُظم هذه السورة مشتملة على موضوعين أو أكثر إلا قليلًا من تلك التي كانت ذات موضوع واحد كسورة يوسف وسورة

القصص وسورة نوح، وإذا ما كان مصطلح السورة على أنه من السُّور الذي يحيط بالأشياء يهدي إلى أنّ موضوعات السورة قد أحاط بها ما يجمعه؛ فثَمّ تساؤل: أكانت لهذه الموضوعات المحاطِ بها والمجعولِ لها فاتحةً وخاتمةً ما يجمع تعدّدها وتنوّعها فيحقّق لها حلية التنوّع المفضي إلى توحّد؟ ثم أجاب المؤلِّف على هذا التساؤل بالتفصيل، وذَكَر أن أهل العلم بالبيان يستحمدون منه ما تنوّعت موضوعاته وتعدّدت ثم انتهى أمره إلى توحّد، ثم عرض للشبهة القائلة بأنّ هذا خروج عن المعهود، وردَّها. وأشار إلى مذهب العلماء في أثر تنجيم النزول في بناء السورة، ثم تكلّم عن معاقد السورة: ترتيبها وعمود أمره، فذكر أنّ كلّ سور القرآن الكريم -ولا سيما الطوال والمِئين والمثاني- إنما هي ذات معانٍ كلية تمثّل معاقد لبناء السورة الكلي، وتحرير معالم هذه المعاقد مبتدأً ومنتهًى وترتيبًا وما هو عمود أمر هذا الترتيبي =إنما يقع عليه المرء مِن طولِ قراءةٍ ونظرٍ وتبصرٍ في السورة، ثم تكلّم عن أساس التقسيم إلى معاقد، فذكر أنّ تقسيم السورة إلى معاقد تقسيمٌ أساسه تآخي المعاني الجزئية وتناغيها في تشكيل وحدة كلية بيّنة المعالم التي بها تمتاز عمّا سبقها وما تلاها من وجه، وبها يتحقّق التعلّق بما سبقها وما تلاها أيضًا من معاقد على جادة السياق الكلي للسورة من وجه آخر.

بعد ذلك ذكر المؤلِّف **عدّة مقاربات تأويلية لعدد من السور**، فذكر مقاربة تأويلية في معاقد سورة البقرة، ثم مقاربة تأويلية في شأن معاقد سورة يوسف، ثم

مقاربة تأويلية في معاقد سورة النحل، فذكر البيان الجملي لمعاقد سورة النحل، والبيان التفصيلي للبناء التركيبي لسورة النحل، ثم تكلّم عن فقه دلالة فاتحة سورة النحل على مقصودها، وقسم ذلك إلى معاقد؛ المعقد الأول من سورة النحل: التدليل بالنعم على الوحدانية والقدرة، المعقد الثاني للسورة: بيان موقف المعاندين والردّ على شبهاتهم، المعقد الثالث: عودة إلى الامتنان والتدليل على الوحدانية في صورة جديدة، ثم بَيَّن تعقيب معاقد السورة وختامها بالدعوة إلى مكارم الأخلاق.

تكلّم المؤلِّف بعد ذلك في **المعقد الرابع: في شأن تقسيم المعاقد إلى نجوم وعلاقتها بالغرض المرحلي للمعقد وحركة المعنى**، فذكر أنّ السور الطوال والمِئين وعُظم المثاني ذاتُ معاقد، وكلّ معقد ذو نجوم من آيات، فكما أنّ لكلّ معقد من السورة غرضًا مرحليًّا خاضعًا للغرض المحوري (المقصود الأعظم) للسورة فإنّ المعقد ذو نجوم من آيات، يدور كلّ نجم على معنى تامّ في نفسه يمثّل دائرة متصلة بدوائر النجوم الأُخَر التي تحيط بها دائرة المعقد، ثم بيَّن المؤلِّف ذلك بصورة تطبيقية مبينًا نجوم معاقد سورة أُمّ الكتاب، ثم نجوم معاقد سورة الضحى، ثم نجوم معاقد سورة البقرة.

وتكلَّم المؤلِّف في **المعقد الخامس عن: التحليل البياني في ضوء السياق والمغزى**، فذكر أنّ تحليل البناء التركيبي للسورة هو القادر على إضاءة السورة داخليًّا، فتشرق مضامين الهدى منها في نفوسنا باستصحاب المغزى الرئيس

الحاكم حركةَ المعنى القرآني في السورة، مما يفضي إلى ضبط النفس في تلقّيها هذا المعنى على نحوٍ يحقّق لها اكتساب أمرين كليّين؛ الأول: اكتساب مضمونين (العَقَدي والسلوكي)، والثاني: القناعة والرضا القلبي المثمِر زهدًا في كلّ ما يشغل عن التلذّذ بالعبودية لله ربّ العالمين.

ثم بيَّن المؤلِّف **مفهوم التحليل البياني**، وذهب إلى أنه: سعي إلى رؤية الأشياء المكوَّن منها البيان في وجوده التركيبي الكلي في علاقات خاصّة بين المكونات متنوعةً في ذاتها ووظائفها، وجعلها على هيئة خاصّة تستوجبهما عوامل داخلية وخارجية من البيان أو صانعه، كشفًا عن مدى أثر السياق والمغزى في الاختيار والاتساق والانسجام بين مكوِّنات البيان، ثم فصَّل في مكوِّنات مفهوم التحليل البياني، ثم بيَّن بعد ذلك أنّ التحليل عملٌ فطري من أعمال التلقّي، وأن أهمية التحليل وضرورته ليست في نفسه بل في مقتضيه وفي ما يحققه من عطاءات فريدة لا تتحقق إلا بتحققه.

ثم تكلّم المؤلِّف عن **التحليل البياني بين الذاتية والموضوعية**، فذكر أنّ البيان القرآني وحيٌ من الله لم يجعله خاضعًا لسلطان ما يُعْرَف ويشهر من قواعد بيان الإنسان ومعاييره، وبيَّن المؤلِّف أنه لا يَصلُح كلُّ ما استنبطه العلماء من قواعد من بيانِ الإنسان أن يُتّخَذ وحده معيارًا أو نموذجًا يُلتزَم به في التحليل البياني للسورة، وأن قواعد العربية لا تعدو الاسترشاد بها والاهتداء بضوئها، ثم

ذكر أنّ المهم أن يقوم المنهاج على ثلاثة مرتكزات؛ التحليل والتأويل والتعليل.

تكلّم المؤلِّف بعد ذلك عن **مجالات التحليل البياني**، فذكر أن التحليل البياني للمعنى القرآني ولصورته يمكن أن يُجعل في ثلاثة مجالات كلية؛ الأول: علاقات المعاني ومواقعها، والثاني: بناء صورة المعنى، والثالث: دلالة صورة المعنى ومستويات دلالتها عليه، وأثر ذلك في المعنى ومتلقيه، ثم تناول المؤلِّف هذه المجالات بالتفصيل؛ فتكلّم عن المجال الأول: تحليل علاقات المعاني ومواقعها على مستوى بنية المعقد والنجم والآية، فذكر أنّ ما مضى في معاقد الشريج الثاني من هذا الكتاب عُظمه كان مدارسة لعلاقات المعاني ومواقعها على مستوى السورة ومعاقدها، ليبقَى قليلٌ من القول في علاقات المعاني ومواقعها على مستوى بنية المعقد والنجم والآية، وبَيَّن أنّ هذا ما كان للبلاغيين عناية ببعضه أبسط من عنايتهم بغيره، ولا سيما في ما عُرِف عندهم باسم (الفصل والوصل) والتقديم والتأخير وبعض فنون البديع كالاحتباك واللّف والنشر والجمع والتقسيم والمقابلة... ونحو ذلك مما مرجع الأمر فيه إلى العلاقات والوشائج بين مكوّنات البيان.

تكلّم المؤلِّف بعد ذلك في **المحور الثاني عن**: **تحليل بناء صورة المعنى**، فذكر أن القصد الرئيس في هذا المحور هو استبصار بناء الصورة، وهذا ليس جميعه متوقفًا على علاقات المعاني في المقام الأول، فالصورة من مكوناتها مادة

الكلمة وصيغتها وجرسها، وكلّ ذلك هو أهل لأن يعتنى به في دراسة صورة المعنى، ثم مَثَّل المؤلف على ذلك، وتكلم على مكونات بناء صورة المعنى، ثم ذكر أنّ التحليل البياني لصورة المعنى ذو وجوه، من أهمها ثلاثة:

أولًا: التحليل البياني للكلم؛ أشار إلى أهمية رصد الكلم في كلّ سورة رصدًا كاملًا يشمل أدوات المعاني والأسماء والأفعال، وذلك من قبل أن يتمّ إعداد معجم كلمات لكلّ معقد من معاقد السورة على حدة؛ ليتبين للمتفقه معانيها وما بين معاقد كلّ سورة من المجموع الكلي لكلّ صنف من كلمات السورة، وفصّل المؤلِّف في ذلك وذكر ما ينبغي الاعتناء به في هذا الوجه.

ثانيًا: التحليل البياني للتراكيب؛ وذكر أنّ التحليل البياني لتراكيب العبارة القرآنية القائمة بتمام المعنى يعمد أول ما يعمد إلى تحليل ما يحقّق لبلاغة العبارة عمودها، ثم يعمد من بعده إلى أن يحقّق لها تمامها، وعمود بلاغة الكلام إنما هو في نَظْم العبارة من الكلم على وَفق مناهج نحو العربية.

ثالثًا: التحليل البياني للنغم؛ أشار المؤلِّف إلى الفطرة الآدمية في التغني بحَسِين القول، مستشهدًا على ذلك بالقرآن والسنّة والعقل، ثم تكلّم عن الحثّ على التغني بالقرآن، مستشهدًا بالقرآن والسنّة كذلك، ثم تكلّم عن الإيقاع: مفهومه وقوانينه وفعله، فذكر أنه على الرغم من أنه من حيث هو فعل حاضر في كلّ شيء فينا وفي ما حولنا إلا أنه لمّا تُبلوَرْ بعدُ نظريةٌ نقدية شاملة لمفهوم



الإيقاع كما يقال، ثم تكلّم عن قوانين الإيقاع؛ فأشار إلى ما يذهب إليه أهل العلم بذلك مِن أنّ الإيقاع تحكمه سبعة قوانين، هي: النظام، التغير، التساوي، التوازي، التوازن، التلازم، التكرار، وفصّل المؤلِّف ذلك، ثم تكلّم عن أثر الجرس والإيقاع في تصوير المعاني وتمكينها، فذكر أنّ الجرس والإيقاع وإنْ كانا ليسا بالرئيس في تكوين المعنى إلا أنهما بالِغَا الأثرِ في تحقيق مقصد القرآن الأعظم مما يصوّره من معاني الهدى وتقريرها في النفوس لتنبعث إلى ما يراد منها ولها، وفصّل المؤلِّف ذلك، ثم تكلَّم عن مجال الإيقاع اللغوي، فذكر أن البناء اللغوي القائم في سياقه الممتد يرتكز على أساس من علاقة التناظر والتقابل بين عناصره الجزئية ووحداته الكلية وهذا الأساس هو روح الإيقاع؛ لأنه نظام يعتمد التناوب بين العناصر والوحدات المتناسبة والمتشابهة والمتقابلة مما يحقق لها خاصية التردد المتطهر من عوامل المَلل.

ثم ذكر أنّ هذا يجعل الإيقاع فيه نوعان كليّان؛ الأول: الإيقاع الصوتي؛ وهو ينشأ من أصوات الحروف والحركات في الكلمة، ومن مقاطع الكلمات ومن اختيارها، ومن تنضيد الجملة من كلمات وما فيها من حركات ومدّات منسوقة، ومن منهج التركيب ومواقع الكلمات، ومن طول الكلمات والجمل وقصرها، ومن مقاطع الجُمَل وفواصلها، ومن الوقف والسكت في الأداء، وفصَّل المؤلِّف ذلك ومَثَّل له. وأمّا النوع الثاني: فإيقاع المعاني؛ ذكَر المؤلِّف أن



ذلك بادٍ فيما يكون بين معاني المفردات في العبارة، وبين أنماط التراكيب في الجُمَل، وما بين الفصول والمعاقد من توازٍ وتقابُلٍ وترديد.

ثم تكلّم المؤلِّف بعد ذلك عن **المجال الثالث وهو: التحليل البياني لدلالة الصورة على المعنى**، واستهلّه بتوطئة أشار فيها إلى تميز اللغة العربية بفضل نزول القرآن، وأنها من أقلّ الألسنة خضوعًا للتغيرات الجوهرية، ثم تكلّم عن مفهوم دلالة الصورة على المعنى، وذكر أن أهل العلم ينظرون إلى الدلالة من جهات عدة: من جهة نوع الدال، ومن جهة مستوى الظهور، ومن جهة الوضع الشخصي للألفاظ والنوعي للتراكيب، ومن جهة العموم والخصوص، ومن جهة الإطلاق والتقييد، وفصّل المؤلِّف في ذلك مع التمثيل.

ثم تكلّم عن بيان عبد القاهر خصائص دلالة الصورة على المعنى، وبعد ذلك ذكر خصائص دلالة الصورة على المعنى وهي؛ أولًا: حسن الدلالة، ثانيًا: تمام الدلالة، ثالثًا: إحكام الدلالة، وفصّل المؤلِّف ذلك ومثَّل له.

ثم بَيَّن أثر مجال القول ومناطه في منهج التحليل البياني لدلالة الصورة على المعنى، فذكر أهم المجالات الكبرى الكلية للقول؛ وهي أنّ القول حينًا يكون قولًا في شأن الله تعالى ذاتًا وأسماءً وصفاتٍ وأفعالًا، وحينًا يكون قولًا في شأنِ غيبٍ لا سبيل للعلم به إلا بإخبارٍ ممن يعلم الغيب ﷻ، وحينًا يكون في شأن الرسل -عليهم الصلاة والسلام- وفي شأن رسالاتهم وأقوامهم، وحينًا يكون في



شأن مراد الله الشرعي من عباده تقريرًا وتقريبًا، وحينًا يكون في شأن تثقيف القلوب لتُقبِل على مراد الله سبحانه، وذكَر المؤلِّف أنّ لتحليل دلالة القول على المعنى في كلّ مجال منهاجه وأدواته وضوابطه، وفصّل في ذلك مع التمثيل له.

ثم أشار إلى أنه إذا ما كان مناط القول من الغيب الذي لا سبيل للعلم به إلا بإخبار ممن يعلم الغيب ﷻ، سواءٌ كان غيبًا قد وقع ومضى أو سيقع في الدنيا أو الآخرة، فالذهاب إلى القول بالحقيقة هو الصراط المستقيم.

وجاءت الخاتمة فيها خلاصة البيان، ثم ثبت أهم المصادر، ثم سرد لبحوث المؤلّف وكتبه، ثم الفهرس.

وصلى اللهُ وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.